



باسم الشعب

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

الدائرة الرابعة والعشرون (ضرائب)**يحيى سعد المحامي**

بالجلسة المنعقدة عنا يوم الأربعاء الموافق ٢٢/١٢/٢٠٢٢ م ..

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / عمر عبد الحميد عبد الوهاب تركي

وعضوية السيد الأستاذ المستشار / احمد وفاني مصطفى فهمي

وعضوية السيد الأستاذ المستشار / محمد حسن محمد بدوي

وسكرتارية السيد / عاطف محمد محفوظ

اصدرت الحكم الآتي

في الدعوى رقم ٢٠٢١ لسنة ٧٤ ق.

المقامة من

ضـ**وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب المصرية
الوقائع**

أقام المدعى بصفته هذه الدعوى بموجب صحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦ وطلب في خاتمتها الحكم بقبول الدعوى شكلاً، وفي الموضوع: أصلياً: ببطلان وإلغاء قرار لجنة الطعن الضريبي المطعون فيه مع ما يترتب عليه من آثار، وتاليده ما ورد في الإقرارات الضريبية للشركة، وإلزام جهة الإدارة المصروفات.

وذكر المدعى بصفته شرحاً للدعوى: أنه بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٤ تم إخطار الشركة المدعية بتصور قرار لجنة الطعن الضريبي رقم (٢) النطاع الأول بالطعن بمحضر رقم ٢٠١٩١٠٠٦ لسنة ٢٠١٩ ، والمنتهي إلى تعديل قيمة الضريبة على المرتبات وما في حكمها المستحقة عن خلو العدديب لغيرها من السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٦ طبقاً لما ورد بمنطق وأباب القرار المشار إليه ، ونعت الشركة المدعية على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون وللتغافل الجزافي وإهادار ما جاء بمخالفات ومتندات الشركة ، مما حدا به لذلة الدعوى الدعوى للحكم بالطلبات سالفة البيان.

ونظرت المحكمة الدعوى بجلسات المراعاة على الترتيب بحضور الجلسات ، وبجلسة ٢٠٢٠/١٠/٢٨ حكمت المحكمة: بقبول الدعوى شكلاً وتمويلاً رافضاً التصديق على موضوع بندب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة ليندب بدوره أحد خبرائه المتخصصين لأداء المطلوبية الموضحة تفصيلاً بأسباب الحكم ، وقد باشر الخبير المتذبذب المأمورية المكلف بها ، وأودع ملف الدعوى تقريراً أبرأ القضى الخلبى بعد فحص اعتراضات المدعى بصفته على تقديرات لجنة الطعن الضريبي - وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالتقدير - ، وقد استأنفت المحكمة نظر الدعوى بجلسات المرافعة - بعد إيداع تقرير الخبرير - على النحو الثابت بمحاضر الجلسات ، وبجلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٦ قررت المحكمة إصدار الحكم في الدعوى بجلسة اليوم، وفيها صدر، وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه لدى النطق به.

المحكمة**بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع المرافعة ، وإنعام العداولة قاتلوا**

من حيث إن المدعى - بصفته - يهتف من الدعوى الماثلة - وفقاً للتكييف القانوني الصحيح لطلبه - إلى الحكم :
يقبلها شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء قرار لجنة الطعن الضريبي الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٤ في الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٩ ، فيما تضمنه من تحديد ضريبة كسب العمل على الأجر والمرتبات عن سنوات النزاع ٢٠٠٩/٢٠٠٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وإلزام جهة الإدارية المصروفات .
ومن حيث إنه عن شكل الدعوى ، وإذ قضت المحكمة بقبولها شكلاً في الحكم التمهيدي ، فمن ثم فلا يجوز معاودة البحث في الشكل مرة أخرى .



يحيى سعد المحامي

تابع الحكم في الدعوى، رقم ٢٠٢١ لسنة ٧٤ ق.

ومن حيث إله عن موضوع الدعوى : فإن المادة الأولى من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل تنص على أن : " يعمل في شأن الضريبة على الدخل بالحكم القانون المرافق ".

وتتنص المادة الثانية من القانون ذاته على أن : " يلغى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ".

وتتنص المادة التاسعة من القانون ذاته على أن : " ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، مع مراعاة ما يأتي : ١- تسرى أحكام القانون المرافق بالنسبة إلى المرتبات وما في حكمها اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية " وقد نشر بالجريدة الرسمية بالعدد (٢٢) تابع بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٩ على أن :

وتتنص المادة (٥) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على أن : " الفترة الضريبية هي السنة المالية التي تبدأ من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام أو أي فترة مدتها اثنا عشر شهراً تتبع أساساً لحساب الضريبة .

ويجوز حساب الضريبة عن فترة تقل أو تزيد على اثنى عشر شهراً ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات المحاسبة عن هذه الفترة .

وتستحق الضريبة في اليوم التالي لانتهاء الفترة الضريبية ، كما تستحق بوفاة الممول أو بالقطع إقامته أو توقيفه كلياً عن مزاولة النشاط ."

وتتنص المادة (٦) من القانون ذاته - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ - على أن : " تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين وغير المقيمين بالنسبة لدخلهم المتحقق في مصر .

ويكون مجموع صافي الدخل من المصادر الآتية : ١- المرتبات وما في حكمها . ٢- النشاط التجاري . ٣- النشاط المهني أو غير التجاري . ٤-

الثروة العقارية ."

وتتنص المادة (٧) من القانون ذاته - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٢ - على أن : " تستحق الضريبة على ما يجاوز خمسة آلاف جنيه من مجموع صافي الدخل الذي يتحقق للمول المقيم خلال السنة ."

وتتنص المادة (٩) من القانون ذاته على أن : " تسرى المقررات على المرتبات وما في حكمها على النحو الآتي :

١- كل ما يستحق للمول نتيجة عمله لدى غير يعده بغير عتد بمدنة دورية أو غير دورية ، وأياً كانت مساعيات أو صور أو أسباب هذه المستحقات ، وسواء كانت مدة العمل أدبيت في مصر أو في الخارج ودفع مقابلها من مصدر في مصر ، بما في ذلك الأجور والمكافآت والحوافز والعموالت والمنع والأجور الإضافية والبدلات والمحضن والأنضبة في الأرباح والمزايا التقنية والعينية ."

٢- ما يستحق للمول من مصدر أجنبي عن أعمال أدبيت في مصر .

٣- مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام من غير المساهمين .

٤- مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين في شركات الأموال مقابل عملهم الإداري .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أسس تقدير قيمة المزايا العينية ."

وتتنص المادة (١٠) من القانون ذاته على أن : " تحدد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على أي إيراد من الإيرادات الخاصة للضريبة بنسبة منه إلى سنة وعلى أساس الإيراد الشهري بعد تحويله إلى إيراد سنوي ."

وفي حالة حدوث تغيير في الإيراد الخاضع للضريبة يعدل حساب هذا الإيراد من تاريخ التغيير على أساس الإيراد الجديد أو الإيراد القديم ليهما أقل بعد تحويله إلى إيراد سنوي .

ويتم في كل سنة إجراء تسوية وفقاً للإجراءات والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون . ويتم توزيع متجمد المرتبات والأجور وما في حكمها مما يصرف لفترة واحدة في سنة ما على سنوات الاستحقاق عدا مقابل الإجازات ، ويعدل حساب الإيراد الداخل في وعاء الضريبة عن كل سنة ، وتسمى الضريبة المستحقة على هذا الأساس ."



يحيى سعد المحامي

تابع الحكم في الدعوى، رقم ٢٠٢١ لسنة ٧٤ ق.

وتتصنف المادة (١١) من القانون ذاته - قبل تعديلاها بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ - على أن : " استثناء من أحكام المادة (٨) من هذا القانون، تسرى الضريبة على جميع المبالغ التي تدفع لغير المقيمين أياً كانت الجهة أو الهيئة التي تستخدمهم لأداء خدمات تحت إشرافها، كما تسرى الضريبة على المبالغ التي يحصل عليها المقيمين من غير جهات

عملهم الأصلية وذلك بسعر (%) ١٠% بغير أي تخفيض لمواجهة التكاليف دون إجراء أي خصم آخر.

وفي جميع الأحوال يتم حجز الضريبة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

وتتصنف المادة (١٢) من القانون ذاته - قبل تعديل البند (١) منها بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ ، وقبل تعديل الفقرة الأخيرة منها بالقرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ - على أن : "مع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية الأخرى المقررة بقوانين خاصة بعضى من الضريبة:

١- مبلغ ٤٠٠٠ جنيه إعفاء شخصياً سنوياً للممول.

٢- اشتراكات التأمين الاجتماعي وغيرها مما يستقطع وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي أو أية نظم بديلة عنها.

٣- اشتراكات العاملين في صنابق التأمين الخاصة التي تنشأ طبقاً لأحكام قانون صنابق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

٤- أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي على الممول لمصلحته أو مصلحة الزوج أو أولاده القصر، وأية أقساط تأمين لاستحقاق معاش.

٥- المزايا العينية الجماعية التالية:

(أ) الوجبة الغذائية التي تصرف للعاملين.

(ب) النقل الجماعي للعاملين أو ما يقابلها من تكلفة.

(ج) الرعاية الصحية.

(د) الأدوات والملابس اللازمة لأداء العمل.

(هـ) المسكن الذي يتوجه رب العمل للعاملين بحسب متطلبات العمل.

٦- حصة العاملين من الأرباح التي يتقاضون منها طبقاً للقواعد المنظمة الدولية وغيرهم من الممثلين الدبلوماسيين

٧- ما يحصل عليه أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصل والوظائف الحكومية وذلك في حدود تلك المعاملة.

الأجانب وذلك في نطاق عملهم الرسمى بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة.

ويشترط بالنسبة للبندين ٣ و ٤، لا تزيد حملة بما يعادل نسبة على ١٥% من ملافي الإيراد أو ثلاثة آلاف جنيه أيهما أكبر، ولا يجوز تكرار إعفاءهما في ذات الأقساط من أي دخل آخر منصوص عليه في

المادة (٦) من هذا القانون".

وتتصنف المادة (١٤) من القانون ذاته على أن : "على أصحاب الأعمال والمتزمنين بدفع الإيرادات الخاصة للضريبة

بما في ذلك الشركات والمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة أن يحجزوا مما يكون عليهم دفعه من المبالغ المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون مبلغاً تحت حساب الضريبة المستحقة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويتعين عليهم أن يوردوها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر

ما تم حجزه من الدفعات في الشهر السابق.

وعلى أصحاب الأعمال والمتزمنين بدفع الإيراد سداد ما يستحق من فروق الضريبة وذلك كله دون الإخلال بحقهم في

الرجوع على الممول بما هو مدين به".

وتتصنف المادة (١٥) من القانون ذاته - قبل إلغائها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ - على أن : "يلتزم المسئول عن

حجز الضريبة وتوريدها طبقاً للمادة (١٤) من هذا القانون بالآتي:

١- تقديم إقرار ربع سنوي إلى مأمورية الضرائب المختصة في يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل عام

على النموذج المعد لذلك.

٢- إعطاء العامل بناء على طلبه كشفاً يبين فيه اسمه ثلاثياً ومبلغ نوع الدخل وقيمة الضريبة المحجوزة.

وتبين اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات تنفيذ أحكام هذه المادة".



يحيى سعد المحامي

تابع الحكم في الدعوى رقم ٢٠٢١ لسنة ٧٤ ق.

وتتصـلـ المـالـة (١٦) مـنـ القـلـونـ ذاتـهـ عـلـىـ أـنـ: "إـذـاـ كـانـ صـاحـبـ الـعـلـمـ أـوـ الـلـتـزـمـ بـدـعـ الإـيرـادـ الـخـاصـ لـلـضـرـبـةـ خـيـرـ مـقـيمـ فـيـ مـصـرـ أـوـ لـمـ يـكـنـ لـهـ فـيـهاـ مـرـكـزـ أـوـ مـنـشـأـ، يـكـونـ الـلـتـزـامـ بـتـورـيدـ الضـرـبـةـ عـلـىـ عـاتـقـ مـسـتـحـقـ الإـيرـادـ الـخـاصـ لـلـضـرـبـةـ طـبـقـاـ لـلـقـرـاءـاتـ وـالـإـجـرـاءـاتـ التـيـ تـحـدـدـهـاـ الـلـانـحةـ التـنـفـيـذـيـةـ لـهـذـاـ القـلـونـ".

وتتصـلـ المـالـة (١٧) مـنـ القـلـونـ ذاتـهـ - قـبـلـ إـلـغـاءـ فـقـرـتـهاـ الـأـولـىـ وـالـثـانـيـةـ بـالـقـلـونـ رقمـ ٢٠٦ـ لـسـنـةـ ٢٠٢٠ـ عـلـىـ أـنـ: "فـيـ جـمـيعـ الـأـحـوالـ لـاـ يـجـرـزـ لـلـمـصـلـحةـ إـجـرـاءـ أـوـ تـعـدـيلـ الـرـبـطـ إـلـاـ خـلـالـ خـمـسـ سـنـوـاتـ تـبـدـأـ مـنـ تـارـيخـ اـنـتـهـاءـ الـمـدـةـ الـمـحدـدةـ قـانـونـاـ لـتـقـدـيمـ الـإـقـرـارـ عـنـ الـفـتـرـةـ الـضـرـبـيـةـ، وـتـكـوـنـ هـذـهـ الـمـدـةـ سـتـ سـنـوـاتـ إـذـاـ كـانـ الـمـعـولـ مـتـهـرـاـ مـنـ أـدـاءـ الـضـرـبـةـ".

وتـقـطـعـ الـمـدـةـ بـأـيـ سـبـبـ مـنـ أـسـبـابـ قـطـعـ التـقـادـمـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فـيـ الـقـلـونـ الـمـدـنـيـ، وـبـالـإـخـطـارـ بـعـنـاصـرـ رـبـطـ الـضـرـبـةـ أـوـ بـالـتـنـبـيـهـ عـلـىـ الـمـعـولـ بـادـانـهـاـ أـوـ بـالـإـحـالـةـ إـلـىـ لـجـانـ الطـعـنـ. وـلـمـعـولـ طـلـبـ اـسـتـرـدـادـ الـمـبـالـغـ الـمـسـدـدـةـ بـالـزـيـادـةـ تـحـتـ حـاسـبـ الـضـرـبـةـ خـلـالـ خـمـسـ سـنـوـاتـ مـنـ تـارـيخـ نـشـوـءـ حـقـهـ فـيـ الـإـسـتـرـدـادـ".

وتـتـصـلـ المـالـة (١٨) مـنـ الـلـانـحةـ التـنـفـيـذـيـةـ لـقـلـونـ الـضـرـبـةـ عـلـىـ الـدـخـلـ الصـادـرـ بـالـقـلـونـ رقمـ ٩١ـ لـسـنـةـ ٢٠٠٥ـ الصـادـرـةـ بـقـرارـ وزـيـرـ الـمـالـيـةـ رقمـ ٩٩١ـ لـسـنـةـ ٢٠٠٥ـ عـلـىـ أـنـ: "فـيـ حـالـةـ حدـوثـ تـغـيـرـ فـيـ إـيرـادـاتـ الـعـالـمـ الـعـالـمـيـ مـنـ الـمـرـتـبـاتـ وـمـاـ فـيـ حـكـمـهاـ الـخـاصـةـ لـلـضـرـبـةـ يـجـرـزـ لـجـهـةـ الـعـلـمـ حـاسـبـ الـضـرـبـةـ الـمـسـتـحـقـةـ عـلـىـ الـعـالـمـلـيـنـ عـلـىـ أـسـاسـ إـيرـادـ الـجـدـيدـ بـعـدـ تـحـوـيلـهـ إـلـىـ إـيرـادـ سـنـوـيـ مـعـ حـجـزـ فـرـقـ الضـرـبـةـ النـتـائـجـ بـيـنـ إـيرـادـ الـقـدـيمـ وـإـيرـادـ الـجـدـيدـ وـاحـتفـاظـ الـجـهـةـ بـهـذـاـ الفـرـقـ لـدـيـهاـ لـحـاسـبـ الـعـالـمـلـيـنـ مـعـ دـعـمـ اـحـسـابـ مـقـبـلـ تـأخـيرـ عـلـىـ الـفـرـقـ الـمـحـتـجـزـ".

وتـتـصـلـ المـالـة (١٩) مـنـ الـلـانـحةـ ذاتـهـ عـلـىـ أـنـ: "فـيـ تـطـبـيقـ حـكـمـ المـادـةـ السـابـقـةـ تـلـزـمـ جـهـةـ الـعـلـمـ بـإـجـرـاءـ تـسوـيةـ فـيـ نـهاـيـةـ الـسـنـةـ وـفقـاـ لـلـآتـيـ:

١ـ تـحدـدـ إـيرـادـاتـ مـنـ الـمـرـتـبـاتـ وـمـاـ فـيـ حـكـمـهاـ الـعـالـمـ الـعـالـمـيـ مـنـ جـهـةـ عـلـهـ الأـصـلـيـ خـلـالـ الـسـنـةـ.

٢ـ تـخصـمـ الـإـعـافـاتـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فـيـ الـمـادـةـ (١٣)ـ مـنـ الـقـلـونـ وـطـبـقـاـ لـأـحـكـامـهاـ.

٣ـ تـحـسـبـ الـضـرـبـةـ عـلـىـ مـاـ يـجـاـزـ خـمـسـةـ آلـافـ جـنـيـهـ مـنـ صـالـفـيـ الـمـرـتـبـاتـ وـمـاـ فـيـ حـكـمـهاـ، وـلـاـ يـتأـثـرـ حـاسـبـ الـضـرـبـةـ وـفقـاـ لـحـكـمـ هـذـهـ الـمـادـةـ بـلـيـةـ مـيـالـغـ يـحـصـلـ عـلـيـهـاـ وـلـيـعـدـ مـعـهـ مـنـ صـالـفـيـ الـمـرـتـبـاتـ عـلـىـ إـلـخـالـ يـحـقـ جـهـةـ الـعـلـمـ تـسـتـحـقـ عـلـيـهـاـ ضـرـبـةـ مـاـ يـسـتـحـقـ مـنـ إـيرـادـ آخـرـ.

٤ـ تـسـدـدـ الـجـهـةـ مـاـ يـسـتـحـقـ مـنـ فـرـقـ إـلـحـالـ يـحـقـ جـهـةـ الـعـلـمـ فـيـ الرـجـوعـ عـلـىـ الـعـالـمـ بـمـاـ هـوـ مـدـيـنـ بـهـ.

وـيـجـبـ إـجـرـاءـ تـسوـيةـ الـمـشـارـ إـلـيـهـاـ وـمـعـهـ مـنـ صـالـفـيـ الـمـرـتـبـاتـ تـغيـرـ مـنـ كـلـ سـنـةـ وـتـورـيدـ نـاتـجـ التـسوـيةـ إـلـىـ مـامـورـيـةـ الـضـرـائبـ الـمـخـصـصـةـ.

وـفـيـ حـالـةـ وـجـودـ فـرـقـ ضـرـبـةـ نـاتـجـةـ عـلـىـ الـفـحـصـ يـمـ حـاسـبـ تـأخـيرـ اعتـبارـاـ مـنـ الـيـومـ التـالـيـ لـاـنـتـهـاءـ الـأـجـلـ الـمـحدـدـ لـتـقـدـيمـ التـسوـيةـ السـنـوـيـةـ".

وتـتـصـلـ المـالـة (٢٧) مـنـ الـلـانـحةـ ذاتـهـ عـلـىـ أـنـ: "تـكـوـنـ الـضـرـبـةـ وـاجـبـ الـأـداءـ، فـيـ تـطـبـيقـ حـكـمـ الـبـنـدـ (١)ـ مـنـ الـمـادـةـ (١١٠)ـ مـنـ الـقـلـونـ، فـيـ الـحـالـاتـ الـأـتـيـةـ: ١ـ مـنـ وـاقـعـ إـقـرـارـ الـضـرـبـيـ للـمـعـولـ . ٢ـ مـنـ وـاقـعـ الـإـتـفـاقـ بـالـجـنـةـ الـدـاخـلـيـةـ . ٣ـ مـنـ وـاقـعـ قـرـارـ لـجـنـةـ الـطـعـنـ وـلـوـ كـانـ مـطـعـونـاـ عـلـيـهـ . ٤ـ فـيـ حـالـةـ دـعـمـ الـطـعـنـ عـلـىـ نـمـوذـجـ الـإـخـطـارـ بـعـنـاصـرـ رـبـطـ الـضـرـبـةـ وـقـيمـتهاـ أـوـ الـمـعـالـيـةـ . ٥ـ مـنـ وـاقـعـ حـكـمـ مـحـكـمـةـ وـاجـبـ النـفـاذـ وـلـوـ كـانـ مـطـعـونـاـ عـلـيـهـ.

وـلـمـعـولـ طـلـبـ اـسـتـرـدـادـ الـمـبـالـغـ الـمـسـدـدـةـ بـالـزـيـادـةـ تـحـتـ حـاسـبـ الـضـرـبـةـ خـلـالـ خـمـسـ سـنـوـاتـ مـنـ تـارـيخـ نـشـوـءـ حـقـهـ فـيـ الـإـسـتـرـدـادـ".

وتـتـصـلـ المـالـة (٣٧٧) مـنـ الـقـلـونـ الـمـدـنـيـ الصـادـرـ بـالـقـلـونـ رقمـ ١٣١ـ لـسـنـةـ ١٩٤٨ـ - العـدـلـ فـقـرـتـهاـ الـثـانـيـةـ بـالـقـلـونـ رقمـ ٢٠١١ـ عـلـىـ أـنـ: "١ـ تـقـادـمـ بـثـلـاثـ سـنـوـاتـ الـضـرـائبـ وـالـرـسـومـ الـمـسـتـحـقـةـ لـلـدـوـلـةـ، وـيـدـاـ سـرـيـانـ التـقـادـمـ فـيـ الـضـرـائبـ وـالـرـسـومـ الـسـنـوـيـةـ مـنـ نـهـاـيـةـ الـسـنـةـ الـتـيـ تـسـتـحـقـ عـلـيـهـ، وـفـيـ الـرـسـومـ الـمـسـتـحـقـةـ عـلـىـ الـأـورـاقـ الـقـضـانـيـةـ مـنـ تـارـيخـ اـنـتـهـاءـ الـمـرـافـعـةـ فـيـ الدـعـوىـ الـتـيـ حـرـرـتـ فـيـ شـانـهـ هـذـهـ الـأـورـاقـ، أـوـ مـنـ تـارـيخـ تـحرـيرـهـ إـذـاـ لـمـ تـحـصـلـ مـرـافـعـةـ . ٢ـ وـيـقـادـمـ بـخـمـسـ سـنـوـاتـ الـحـقـ فـيـ الـمـطـالـبـ بـرـدـ الـضـرـائبـ وـالـرـسـومـ الـتـيـ دـفـعـتـ بـغـيـرـ حـقـ وـيـدـاـ سـرـيـانـهـاـ مـنـ يـوـمـ دـفعـهاـ . ٣ـ وـلـاـ تـخـلـ الـأـحـكـامـ السـابـقـةـ بـأـحـكـامـ الـمـصـوصـ الـوارـدةـ فـيـ الـقـوانـينـ الـخـاصـةـ".



يحيى سعد المحامي

تابع الحكم في الدعوى رقم ٢٠٢١ لسنة ٧٤ ق.

وتتصنف المادة (٣٨٣) من القانون ذاته على أن : " يقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة وبالتبه ، وبالحجز ، وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليس أو في توزيع وباي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى ".

وتتصنف المادة (٣٨٥) من القانون ذاته على أن : " ١- إذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسري من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع ، وتكون مدته هي مدة التقادم الأول . ٢- على أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضي أو إذا كان الدين مما يقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمه بقرار المدين ، كانت مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة ، إلا أن يكون الدين المحكوم به متضمناً لالتزامات دورية متتجدة لا تستحق الأداء إلا بعد صدور الحكم ".

وتتصنف المادة (٣٨٦) من القانون ذاته على أن : " ١- يترتب على التقادم انقضاء الالتزام ومع ذلك يتختلف في نعة الدين التزام طبيعى . ٢- وإذا سقط الحق بالتقادم سقطت معه الفوائد وغيرها من الملحقات لولم تكتمل مدة التقادم الخاصة بهذه الملحقات ".

وتتصنف المادة (٣٨٧) من القانون ذاته على أن : " ١- لا يجوز للمحكمة أن تقضي بالتقادم من تقاء نفسها ، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب داتنه أو أي شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين . ٢- ويجوز التمسك بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الاستئنافية ".

وتتصنف المادة (١) من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة على أن : " تقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأى شخص اعتبارى عام مالم ينص القانون على مدة أطول ".

وتتصنف المادة (٢) من القانون ذاته على أن : " يبدأ سريان تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي نفعت بغير حق من يوم نفعها إلا إذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات اختتها الجهة التي قامت بالتحصيل فيما يليه تقادم من تاريخ إخطار الممول بحقه في الرد بموجب كتاب موصى عليه ".

وتتصنف المادة (٣) من القانون ذاته على أن : " يعتبر تبييباً قاطعاً للقادم أوراد الضرائب والرسوم وأعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها إلى الممول أو من ينوب عنه قاتلنا أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول . ويعتبر كذلك طلب رد ما نفع بغير حق إذا أرسله الممول إلى الجهة المختصة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ".

وتتصنف المادة (٤) من القانون ذاته على أن : " على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية باللغتين العربية والإنجليزية في ١٩ ربى الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣) ".

ومن حيث إن تحديد دين الضريبة يفترض التوصل إلى حقيقة لقيمة المال الخاضع لها، باعتبار أن ذلك يعد شرطاً لازماً لعدالة الضريبة، ولصون مصلحة المدين من العذراوة والخزانة العامة، ويتبع أن يكون ذلك الدين - وهو ما يطلق عليه وعاء الضريبة ممثلاً في المال المنطقب عليه - محققاً ومحدداً على أساس واقعية ، يكون ممكناً معها الوقوف على حقيقته على أكمل وجه ولا يكون أوراقه مخفقاً إلا إذا كان ثابتاً بعيداً عن شبهة الاحتمال أو الترخيص، ذلك أن مقدار الضريبة أو مبلغها أو دينها إنما يتحدد منرتبطاً بوعائهما، باعتباره منسوباً إليه، ومحمولاً عليه، وفق الشروط التي يقدر المشرع معها واقعية الصفة، وبعد اتها، بما لا مخالفة فيه للدستور، وبغير ذلك لا يكون تحديد وعاء الضريبة من معنى؛ ذلك أن وعاء الضريبة هو مادتها، والغاية من تقرير الضريبة هو أن يكون هذا الوعاء مصروفها. ولا يحول إقرار السلطة التشريعية لقانون الضريبة العلة دون أن تباشر هذه المحكمة رقابتها عليه في شأن توافق الشروط الموضوعية لعناصر تلك الضريبة؛ وذلك بالنظر إلى خطورة الآثار التي تحدثها، وتمتد هذه الرقابة إلى الواقعية القانونية التي أنشأتها، وقوامها تلك الصلة المنطقية بين شخص محدد يعتبر متزماً بها، والمال المتخذ وعاء لها محلاً بعينها، وهذه الصلة - وهي التي لا تنهض الضريبة بخلافها تحررها - هذه المحكمة لضمان أن يظل إطارها مرتبطة بما ينبغي أن يقيمهها على حفائق العدل الاجتماعي، محدداً مضمونها وغايتها على ضوء القيم التي احتضنها الدستور". حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق. دستورية جلسة ٢٠١٣/٥/١٢

ومن حيث إن الأصل في الضريبة العامة أنها فريضة مالية تقتضيها الدولة جبراً بما لديها من ولاية على إقليمها للتنمية مواردها المالية باعتبار أن حصيلتها تعد إيراداً عاماً يؤول إلى الخزانة العامة ليندمج مع غيره من الموارد المالية التي تديرها لتشكل جميعها وعاء واحداً لإيرانتها الكلية ، وأن نصوص القانون



هي التي تنظم حدود العلاقة بين الملتزم بها من ناحية والدولة من ناحية أخرى سواء في مجال تحديد الأشخاص الخاضعين لها أو الأموال التي تسرى عليها وشروط سريانها وسرع الضريبة وكيفية تحديد وعائتها وقواعد تحصيلها وأحوال الإعفاء منها والجزاء على مخالفة حكامها. وحيث إنه متى كان ذلك وكان قانون الضريبة يصدر على هذا النحو فإنه ينظم رابطتها شاملاً بدخل في مجال القانون العام ويبين ما للخزانة العامة من حقوق قبل المعمول وامتيازاتها ضد مبادرتها وبوجه خاص التأكيد على حق الإدارة في تنفيذ دين الضريبة على المعمول وتأييم محاولة التخلص منه وإذا كان حق الخزانة العامة في جباية الضريبة فإنه يقابلها حق المعمول في فرضها وتحصيلها منه على أساس عادلة وأن الالتزام بالضريبة ليس التزاماً تعاقدياً بل مرد إلى نص القانون وحده فهو مصدره المباشر والدولة تتدخل لتقدير الضريبة وتحصيلها ليس باعتبارها طرفاً في رابطة تعاقدية ولكنها تفرضها في إطار من قواعد القانون العام ولا يجوز التبديل أو التعديل فيها أو الاتفاق على خلافها. حكم المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ -

في الطعن رقم ٧٣٧٧ لسنة ٤٦٥٠ ع، جلسة ٢٠١٧/١١/٢٠. ومن حيث إن الدستور حدد القانون كإداة لتقدير الضرائب والإعفاء منها، ولا مرجعية في أن لكل ضريبة وعاء، والمشرع حينما يحدد وعاء الضريبة ويحصر مفردات هذا الوعاء فلا مناص من الانصياع لهذا التحديد، وممدوبي ذلك عدم جواز إدراج ما لم يرد النص عليه ضمن مفردات هذا الوعاء أو إعفاء أحد هذه المفردات بأي حال من الأحوال إذا لم ينص على ذلك صراحة. وقد حدد قانون الضرائب على الدخل وعاء ضريبة المرتبات وحصر مفرداته في المرتبات وما في حكمها (الماهيات والأجور والمكافآت والبدلات والإيرادات المرتبة لمدى الحياة)، فيما عدا الحقوق التأمينية التي يدفعها الأشخاص والجهات التي نص عليها هذا القانون وما يحصل عليه العامل من مزايا نقية وعينية، كما أن المستقر عليه أن وعاء ضريبة المرتبات هو مقابل العمل الفعلي أي كان هذا العمل وكيفية أدائه ونوعه "حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٥٥٠ ق ع جلسة ٢٠٢٢/٢/٢٠".

ومن حيث إن المقرر في قضاء محكمة النقض أن المشرع وإن عدم من أسباب قطع التقاضي - خلافاً لذلك الواردة في القانون المدني - الإخطار بعناصر ربط الضريبة أو بربطها ببيان التبيه على المعمول بادانها أو بالإحالاة إلى لجان الطعن والتي تتحقق كل منها على التوالي بإخطار المعمول بالنموذج "١٨ ضرائب و ٥ ضريبة عامة" بعناصر ربط الضريبة أو بإخطاره بالنموذج "١٩ ضرائب و ضريبة عامة" بربط الضريبة وعناصرها أو بإعلانه بالنموذج "٣ ، ٤ ضرائب و ٨ ضريبة عامة" بالتنبيه بادانة الضريبة أو أحراضاً بإخطاره بالنموذج "٢٢ ضرائب" بالإحالاة إلى لجان الطعن إلا أنه فرق بين كل منها كإجراء قاطع للتقاضي وبين مما قد يطلب القانون عليها من اثار لا شأن لها بقطع التقاضي خلو الإخطار بالنموذج "١٨ ضرائب و ضريبة عامة" ببيان التبيه من شأنه أن يؤثر على اعتباره إجراء قاطعاً للتقاضي، كما وأن تخلف الإخطار بالنموذج "١٩ ضرائب" عن بيان التبيه بعناصرها من شأنه أن يؤثر على ربط الضريبة لانطواره على عمل لخلوه منها - ليس من شأنه أن يؤثر على كونه إجراء قاطعاً للتقاضي من أشمل على ربط الضريبة لانطواره على عمل إجرائي مركب. حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٩/٦/٢٩.

ومن حيث إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن اتصال علم مصلحة الضرائب بنشوء حقها في ذمة المعمول مفاده وجوب البدء في اتخاذ إجراءات ربط الضريبة - انتضام مدة التقاضي الخمسى دون اتخاذ تلك الإجراءات - سقوط حق المصلحة في المطالبة بالضريبة . حكم محكمة النقض في الطعن رقم ١٠ لسنة ٦٢ ق ، جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٧.

ومن حيث إن المشرع - تقديرًا منه لوجه من المصلحة تعود على حق الدولة في تحصيل الضرائب المستحقة - خص دين الضريبة في شأن قطع التقاضي بأحكام خاصة بان أضاف إلى أسباب القطع الواردة بالقانون المدني أسباباً أخرى عددها قوامها الإجراءات التي تقوم بها مصلحة الضرائب وهي بسيطتها إلى إتمام إجراءات تحديد الضريبة المستحقة على الوجه الذي حدد القانون بصرف النظر عن مدى صحة موضوعه ما دام في ذاته صحيحاً، وممدوبي ذلك أن الإحالاة إلى لجنة الطعن من شأنها قطع تقاضي دين الضريبة رغم بطلان موضوع النموذج "١٩ ضرائب محل الإحالاة، والأصل في القطاع التقاضي طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٥ من القانون المدني أنه إذا زال التقاضي المنقطع حل محله تقاضي جديد مماثل للتقاضي الأول في ذاته وطبيعته يسري من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع فيما عدا الحالات الاستثنائية التي نصت عليها المادة ٣٨٥ سالفه الذكر في فقرتها الثانية فتكون مدة التقاضي فيها خمس عشرة سنة ، كما وإن النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني على أنه "لا يسري التقاضي كلما وجد مانع



يحيى سعد المحامي

تابع الحكم في الدعوى رقم ٢٠٢١ لسنة ٧٤ ق.

يغدر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أديباً "بفadه أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقاضي إذا كان ثمة مانع يغدر معه على صاحب الحق أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أديباً" حكم محكمة النقض في الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٦٨٦ ق بجلسة ٢٤/١٢/٢٠٠٩، وفي المعنى ذاته حكمها في الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٨ ق بجلسة ١١/٢/٢٠١٠.

ومن حيث إن فهم الواقع في الدعوى وتقرير ما يقدم من الأدلة والبيانات واستخلاص ما يتطرق وحقيقة واقعها هو من شأن المحكمة وتصريفها وحسبما تبين الحقيقة الثالثة من الأوراق والمستندات المقدمة في الدعوى لتعمل في شأنها حكم القانون، ولا شك أن تقرير الخبر المقدم فيها لا يبعد أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات فيها، وللمحكمة أن تأخذ به كله أو تطرأ عليه أو تأخذ ببعض ما ورد به وخلص إليه وتعرض عن بعضه الآخر، كما أن لها السلطة التامة في وزن التقارير المقدمة في النزاع الواحد والترجح بينها والأخذ باحدتها دون غيرها، متى كان مرد الأمر في جميع الأحوال إلى ما هو ثابت بعيون الأوراق وله أصل واضح بها، وبتفصيل وحقيقة الواقع والقانون. ومتي اطمأنت المحكمة إلى تقرير الخبر ورأت سلامه الأساس والأبحاث التي قام عليها وأن النتيجة التي انتهى إليها لم تزعزع من الأوراق وإنما قامت على أصول ثابتة فيها، ومن شأنها أن تؤدي إليها وتنتجها واقعاً وقائماً، فإنه يكون لها أن تأخذ في حكمها بذلك التقرير محمولاً على أسبابه، وفي أخذها به على هذا النحو ما يدل على أنها لم تجد في المطاعن التي وجهت إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما ورد بالتقرير ذات "حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٢١٨ لسنة ٥١٤ ق. ع

جلسة ٢٢/٢/٢٠٠٩، وحكمها في الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٥٢٥٢ ق. ع جلسه ٢٢/٤/٢٠١٤".

ومن حيث إنه من المقرر في قضايا المحكمة الإدارية العليا أن للمحكمة السلطة في تحصيل وفهم الواقع في الدعوى وتقرير الأدلة المقدمة فيها ، ومنها تقرير الخبر الذي يعد عنصراً من عناصر الإثبات فيها ويختضع لسلطة المحكمة في تقديره ، فلها أن تأخذ بما انتهي إليه الخبر في تقريره إذا رأت فيه ما يتطرقها ويتطرق مع ما ارتكبت أنه وجه الحق في الدعوى ما دام قائمها على ما له أصل في الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهي إليها ولا عليها أن تطرأ ما انتهي إليه خبير الدعوى باعتبار أن رأي الخبر غير مقيد للمحكمة ، إذ أنها لا تقضي في الدعوى إلا على أساس ما تطمئن إليه وبحيث ما يقدم إليها من الدلائل والمستندات وفي موازنة المحكمة، يتصح الآخر وترجح ما تطمئن إليه منها وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى متى كان استخلاصاً لافتًا ومتمناً من الأوراق." حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٧٣٨٧ لسنة ٦٤ ق. ع جلسه ٢٥/٢/٢٠٠٩.

ومن حيث إنه على هدى ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن الشركة التي مرت بها المدعى بصفته مقيدة بـ مأمورية ضرائب الاستثمار بالقاهرة، ملف ضريبي رقم ٢٤٣/٢٠، وأنشطةها تتطلب أدوات التوصيل الكهربائي، وقد قامت المأمورية المذكورة بتحديد قيمة ضريبة المرتبات ومرافق حفظ المعرفة على العاملين بهذه الشركة عن الأعوام ٢٠٠٦/٢٠٠٩ على النحو المبين تفصيلاً بقدر المأمورية، فأقامت الشركة المدعية الطعن الضريبي رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٩ المشار إليه أمام لجنة الطعن الضريبي والتي أصدرت قراراً بـ ترفض الطعن في، متضمناً {تعديل قيمة الضريبة على المرتبات وما في حكمها المستحقة عن دخول العاملين لديها عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٦ لتصبح كالتالي: عام ٢٠٠٦ مبلغ (٢٢٥٤٤١ جنيهاً) مائتان وخمسة وعشرون ألف وأربعين وواحد وأربعون جنيهاً ، وعام ٢٠٠٧ مبلغ (٣١٧٤٧٤ جنيهاً) ثلاثة وسبعين ألف واربعمائة وثلاثة وسبعين جنيهاً ، وعام ٢٠٠٨ مبلغ (٢٧٨٧٥٢ جنيهاً) مائتان وثمانية وسبعين ألف وسبعمائة وإثنان وخمسون جنيهاً ، وعام ٢٠٠٩ مبلغ (٢٩٦٤٩٨ جنيهاً) مائتان وستة وتسعون ألف واربعمائة وثمانية وتسعون جنيهاً، مع حفظ حق الشركة الطاعنة في خصم المبالغ المسددة منها وإعادة حساب مقابل التأخير وفقاً لما ورد بالأسباب}، وإذا لم ترتضى الشركة المدعية بقرار لجنة الطعن الضريبي، فقد أقامت الدعوى الماثلة بالطلبات سالفة الذكر.

ومن حيث إن المحكمة - وعما بسلطتها في استجلاء الحقيقة - فقد أصدرت حكمها تمهدياً بتدبر مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة ليندب بدوره أحد خبرائه المختصين للقيام بالمأمورية المبينة بأسباب الحكم التمهيدي، وقد باشر الخبر المهمة المكلفت بها - على النحو المبين تفصيلاً بمحاضر أعماله ونتيجة التقرير - وانتهى إلى أن قيمة فروق الضريبة على الأجور والمرتبات وما في حكمها عن سنوات النزاع ٢٠٠٦/٢٠٠٩ تكون كما يلى:

عام ٢٠٠٦ بمبلغ (١٩٩٢٧٩ جنيهاً) فقط مائة وتسعة وسبعين ألف ومائتان وتسعة وسبعين جنيهاً لا غير، وعام ٢٠٠٧ بمبلغ (٢٦١٧٣٣ جنيهاً) فقط مائتان وواحد وستون ألف وسبعمائة وثلاثة وثلاثون جنيهاً لا غير، وعام ٢٠٠٨



بخي سعد المحامي

تابع الحكم في الدعوى رقم ٢٠٢١ لسنة ٧٤ ق.

يبلغ (٢١٧٩٢٢ جنيهًا) فقط مائتان وسبعين ألف وتسعمائة وإثنان وعشرون جنيهاً لا غير، وعام ٢٠٠٩ بمبلغ (٢٦١٩٣٠ جنيهًا) فقط مائتان وواحد وستون ألف وتسعمائة وثلاثون جنيهاً لا غير، كما أشار الخبير إلى أنه ترك لهيئة المحكمة أمر الفصل بشأن دفع الشركة الطاعنة بسقوط حق المأمورية في المطالبة بضررية كسب العمل عن سنوات النزاع ٢٠٠٦ بالتقادم الخمسي، باعتباره شق قانوني يخرج عن نطاق الخبرة الحسابية له، وأن مأمورية الضرائب المخالفة قد قدمت مطالبة للشركة الطاعنة عن السنوات ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٩/٢٠٠٦ وتم الاعتراض عليها بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٠، وحيث إن آخر أجل لتقديم التسوية عن المرتبات للعام ٢٠٠٨ هو ٢٠٠٩/١٣١، ويكون تاريخ السقوط بالتقادم الخمسي في ٢٠١٤/١٣١ ، الأمر الذي تكون معه السترات عن عام ٢٠٠٨ وما قبلها قد سقط بالتقادم الخمسي ، ومن ثم فإن الدفع المبدى من الشركة المدعية بسقوط حق المصلحة في المطالبة بضررية المرتبات عن سنوات النزاع من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨ يكون قائماً على سند سليم من الواقع والقانون متيناً القبول ، الأمر الذي تقضى معه المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه بالنسبة لهذه السنوات ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ، أهمها براءة ذمة الشركة المدعية عن فروق فحص ضررية المرتبات عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٦.

ومن حيث إن بالنسبة لسنة النزاع ٢٠٠٩ فإن الثابت من تقرير الخبير، ومن قرار لجنة الطعن قيام المأمورية باختصار الشركة الطاعنة بنموذج (٣٨) مرتبات عن سنة النزاع ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠١٥/١٢٨ ، ولما كان آخر أجل لتقديم التسوية السنوية عن المرتبات لعام ٢٠٠٩ هو ٢٠١٠/١٣١ هو ٢٠١٥/١٣١ ، فمن ثم فإن مدة التقاضي الخمسي لسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضررية على أجور ومرتبات العاملين بالشركة المدعية تبدأ من ٢٠١٠/٢/١ وتنتهي في ٢٠١٥/١٣١ ، ولما كان الثابت أنه تم إخطار الشركة المدعية قبل ٢٠١٥/١٣١ التاريخ . فمن ثم فإن دفع الشركة المدعية بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضررية عن سنة ٢٠٠٩ بالتقاضي الخمسي ، يكون غير قائم على سند سليم

من الواقع والقانون متيناً الرفض ، ونكتفي المحكمة بنكر ذلك في الأصل دون النطريق . ومن حيث إن المحكمة قد أحاطت بتقرير الخبير المنتدب في التحري عن بصره وظاهره ، وتطمن إلى ما انتهى إليه ، وتأخذ به لسلامة الأسن التي استند إليها - محمولاً على أسباب تبرئ ذلك لضجة وخلو الأوراق من ثمة دليل يخالفه ، الأمر الذي يضحى معه القرار المطعون فيه - وبالحال كذلك - بسلامة لجنة النزاع ٢٠٠٩ مخالفًا ل الصحيح حكم القانون ، وغير قائم على سبب يحمله من الواقع أو القانون ، خلائقاً بالإلحاد ، ومع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن جماع ما تقدم ، فإن المحكمة تقضى بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تقدير ضررية عن سنوات النزاع ٢٠٠٦، مع ما يترتب على ذلك من آثار، أخصها سقوط حق المصلحة في ربط رتحصيل فروق ضررية كسب العمل على العاملين بالشركة المدعية عن سنوات النزاع ٢٠٠٨/٢٠٠٦ وبراءة ذمة الشركة المدعية من المبالغ المطالبة بها تحت سمع ضررية كسب العمل عن هذه السنوات ، وتخفيض ضررية كسب العمل على العاملين بالشركة المدعية عن عام ٢٠٠٩ ليصبح بمبلغ مقداره (٢٦١٩٣٠) فقط مائتان وواحد وستون ألف وتسعمائة وثلاثون جنيهاً لا غير ، وفقاً لما انتهى إليه تقرير

الخبير المنتدب في الدعوى - على النحو المشار إليه - ، وهو ما تقضي به المحكمة .

ومن حيث إن من يخسر الدعوى، يلزم بمصروفاتها، علاً بنص المادة (١٨٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة : بإلغاء القرار المطعون فيه، مع ما يترتب على ذلك من آثار - على النحو المبين في الأسباب - وألزمت الجهة الإدارية المصروفات.

سكرتير المحكمة

عاصم عبد العزiz

رجوع / هبة سراج
٢٥٢١٢٣٠

أجر رؤائى مصطفى

٠٠٣ / ١١٤٠